

المصنف اليه مقامه وانتصب انتمصا به وامامه مذهب على انحال بنا وبه بصوري
او بتقدير مصنف اي دأضروية اي اما كانت حال كونه ضروريا او دأضروية
والضرورية والنظرية وان كانت من اوصاف العلم فذات العلم على متعلقه من مضمون
به ونسبة كقولنا التخيير للجرم وثبت التخيير له من بصوري **قوله** وهو اي الواجب
الضروري والواجب الضروري اما النسبة او متعلقها وقوله في ادراكه على
حدوث مصنف اي ذلك وجوبه والادراك التصديق كما تقدم
اي لا يحتاج للعقل في الحكم بصوريه الى نظر **قوله** كالتخيير للجرم فانه
واجب للجرم مادام الجرم فهو واجب متبدا في المراد الواجب والستجد هنا ما يع
المطلق والمقيد **قوله** ولا ينص على تفصيله فيها لانه لا يشاره الى ان ما توفى على
غير النظر كالتدريس والتخيير في بول من الضرورية **قوله** العلم البديهي
اص من الضرورية لانه الذي لا يتوقف على شيء اصلا بل يحصل بديهيا العقل
اي مجرد التمسك العقل اليه وقد يطلق مراد **قوله** ومعنى التخيير للمماثل
للمع ويرى بما ذكره ان يبين معنى كل من التخيير ومن الجرم فتا **قوله** مع
التخيير **قوله** اخذ قد راعى من اضافة المصدر للمفرد و حذف فاعله والاصل
اخذ قد راعى **قوله** والاصح ليجوز على الجرم اي جملته فيه وقوله من الفروع متعلق
ما اخذه اي ان ياخذ من الفروع جملته فيه وقوله انه اي بحيث يمنع غيره من
التحليل في ذلك الجرم والفروع عدم محض متوهم وليس بمتعلقا بتقدير
قوله كالتخيير مصدر وقه وهو افاده كالمعزوم وكما يقال فيما بعده **قوله**
واما نظرا فيه من الاعلان وغيره ما تقدم في الضرورية **قوله** وهو ما يحتاج
اي فيه اشارة الى انه ان حصل بالنظر بحيث لا يحتاج له بعد يكون من
الضرورية وهو كذلك **قوله** والمستعمل ما اي امر او مفهوم او معدوم
والصحيح في وجوده يعود على ما باعتبار الماصدق لا المفهوم كما تقدم في
من التعريف بمعنى احتياج التقيضين مما يتبع ان المعنى الحاصل من
هذه التقيض في الذهن ينتج ان يوجد منه فرد في الخارج وطا **قوله**
والمراد بوجوده وثبوته وتخلفه في نفس الامر فله تزداد الاحوال والسلوب
ككونه تعالى قادرا وكالتقدم **قوله** وان كانت لا يتصور وجودها الا انه
يتصور كشيء ايضا فليست بمستعملة بل هي واجبة فتأمل وان اردت زيادة
البيان فعليك بالاصل **قوله** اما ضرورية حاله من عدم تصور المفهوم
من لا يتصور اي حال كون عدم التصور ضروريا او دأضروية **قوله**

ترفع الخافض اي بالضرورة وقوله كغيره الجرم اي عدم تصور تفرق الجرم
قوله كغيره الجرم اي الذي ثبت له تصور في الخارج فله بوجدان الجرم في
اول صورته عارضا عنها وفي الاصل كلام فليس **قوله** كغيره الجرم اي
خلوه عنها اي مادام موجودا فهو مستعمل مقيد **قوله** لا تدركه الا النظر
اي في دليل الوجود **قوله** والمباين ما يقع ما واقعة على شيء باعتبار زمانها
العقلى لا الاصطلاحي الذي هو الموجود والافريقي ان الموجود لا يتصرف بالامكان
ويحتمل ان يكون واقعة على معلوم او مفهوم او امر والتخيير واحد وقوله في العقل
او عند العقل والاعتقاد متعلق بنفس وقوله وجوده اي وجوده في افراة الخارج
فانصهر عايد عليهما باعتبار التماثل لا المذموم واعا قال نعم وتبين على فينا من
ما امر ما يتصور في العقل وجوده وعنده اشارة الى ان المراد على حد
العقل واحد في الخارج اوم يوجد ولو امتنع الخارج لا مرعا في تقديره بلطابع
وانتاهي الخاصي فانه يمكن تحيلا ولو امتنع وقوله خا رصا لعارض وعنده يترك
او يتعلق عليه فهذا هو السبب في وجوده وهذا بالصحة والصور ولو عر بالصور
في الذي قبله لم يمتنع ان الخاير هو الذي يدرك وجوده الذي هو في الموجود وعنده
الذي هو في العلوم وهذا لا يتعدى فانتهاها ان الجرم هو ما من تبا لوجوده والمعدوم
سواء كان موجودا او معدوما **قوله** كغيره الجرم وسئلونه تبا احدهما واجب
اما احدهما لا يجنبه فهو واجب **قوله** كغيره بطبيع ولو مقصوما وقوله
واضافة العاصي ولو كان لان الكلام في الامكان العقلي او في دلالاته في ذلك
ممتنع زعمنا وهذا لا يدركه الا بالنظر في دليل وجود الصانع المختار **قوله**
هذه المقارن من باب الضرورية فلا بد ان اخذ العقل في مفهومها لاص
ببعضي انما لا يتصرف بالصور مثلا الا اذا وجد العقل مع ان الشيء يوجد
بالوجوب او الاستحالة او الجواز وجد على اوجه يوجد **قوله** ومعنى التصور
الادراكي يعني التصديق لا التصور المساك **قوله** واعا بدبا بتقسيم الاضرة
جوابه عن سؤال قد راعى ان المقصود من هذا التا ليد معرفة ما يجب وما لا يتصل
وما يجوز فالمراد بالمصنف الهداية بالمقصود واعني بمراد تقسيم الحكم العقلي
مع انه ليس بالمقصود ولكن كان الاستدلال بقوله اعا بدبا بتقسيم الحكم
بدل تقسيمه بدليل الجواب والمراد بالتقسيم الحكم اقسامه منطلقا الى اقسام
نفس الحكم كما علمت مما تقدم وحاصل الجواب ان المقصود لما كان يتوقف
على معرفة تقسيمه الاقسام فليس بمراد بالتقسيم وتفرق كل واحد من الاقسام

كما تقدم